

خيار الاستنجد بأمر الكويت يلوح مع استئراء الخلاف بين الحكومة والمعارضة

الكويت - أكد فئسل مجلس الأمة الكويتي (البرلمان) الخميس في عقد جلسة خاصة لمناقشة عدد محدد من الملفات، بلوغ الأزمة السياسية الناتجة عن الخلافات الحادة بين حكومة الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح والأغلبية البرلمانية المعارضة مرحلة الإنسداد التام، وأطلق عملية التطلع إلى أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد كمالاً أخيراً لحل العقدة بما يمتلكه من سلطات واسعة بحكم الدستور، بالإضافة إلى مكانته الاعتبارية الكبيرة وكلمته المسموعة لدى الجميع.

وبعد أشهر من الشد والجذب بين الحكومة والمعارضة، أصبحت الأزمة تدور في حلقة مفرغة تجلت في تعطيل كتلة المعارضة المشكلة من ثلاثين نائباً للجلسات البرلمانية العادية يجلسون عدد من نوابها على المقاعد المخصصة للوزراء احتجاجاً على تاجيل الاستجوابات الموجهة لرئيس الحكومة، بينما منعت الحكومة من جهتها عقد الجلسات الخاصة التي يدعو نواب لعقدتها، وذلك بالتغيب عنها مثلما حدث الخميس.

وقام رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم برفع الجلسة الخاصة التي كانت ستقتصر على مناقشة تعديل قانوني يتعلق بالجنسية الكويتية وذلك بسبب عدم حضور ممثلين عن الحكومة، وسط مطالبات عدد من النواب المعارضين بعقد الجلسة بمن حضر ونقاش حاد حول تفسير المواد الدستورية التي تنطبق على الجلسة.

وعلى الطرف المقابل برزت الحكومة عدم حضورها الجلسة البرلمانية الخاصة بعدم التنسيق المسبق معها بشأنها، وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص في بيان "إن الحكومة اعتذرت عن عدم حضور الجلسة لعدم التنسيق المسبق معها حولها، لاسيما أن طلب عقد الجلسة تضمن تعديلات تشريعية تستوجب على الجهات الحكومية المعنية دراستها، إضافة إلى الاستماع لراي المجلس الأعلى للقضاء".

وفي مظهر على حدة الخلافات السياسية في الكويت والتي لم تهدأ منذ انتخاب البرلمان الحالي في ديسمبر الماضي وإحراز المعارضة الأغلبية مقاعده الخمسين، دعا الغانم نواب المجلس إلى التحرر مما سناه "الإرهاب" الممارس عليهم من أقلية تزعم أنها توزع صكوك الوطنية".

ودافع في تصريح للصحافيين تناقلته وسائل إعلام محلية كويتية عن قرار رفع الجلسة البرلمانية الخاصة التي كانت مقررة الخميس، قائلاً إنه تم وفقاً للمادة 116 من دستور الكويت. وقال مخاطباً من ستهام "المخلصين" من النواب "تحصروا من الإرهاب، فالوضع موضوع بلد ومصالح مواطنين فلا يجوز أن أنثين أو ثلاثة من النواب يصوغون بياناً لتوقع عليه البقية، وإلا فإنهم غير وطنيين". كما توجه لمن اعتبرهم أقلية من النواب بالقول "لستم من يوزع صكوك الوطنية، ولا يشرّفني أنا والكثير من النواب أنك من يوزع هذه الصكوك".



من قال إن الحكومة ستستسلم؟



القطاع الحلم لكل الخريجين

قنبلة تكديس الخريجين تتفجر بشكل متسلسل في العراق

الجميع يريد التوظيف في قطاع عمومي مترهل وقليل الإنتاج

ويعد توفير فرص العمل أحد أبرز مطالب احتجاجات شعبية يشهدها العراق على نحو متقطع منذ أكتوبر 2019. وتبلغ نسبة الفقر في العراق الغني بالنفط 31.7 في المئة والبطالة 27 في المئة، وفق إحصاءات وزارة التخطيط العراقية.

العمل في القطاع النفطي حلم الكثير من الخريجين رغم حاجته لإعادة هيكلة تشمل تقليص عدد العاملين فيه

ويطالب مختصون عراقيون في مجال التعليم منذ سنوات بمراجعة شاملة للعملية التعليمية في العراق بمختلف مراحلها لاسيما المرحلة الجامعية وربط عملية التوجيه والتكوين بالمعطيات الاقتصادية والحاجات الفعلية لسوق العمل وقدرتها على استيعاب الخريجين بهدف الاستفادة من الجهد الوطني وعدم إهداره في تخريج الآلاف ثم لا تتم الاستفادة من زادهم المعرفي.

وعادة ما يتم استيعاب هؤلاء الفضائين ضمن صفقات فساد يقوم بها موظفون في الدولة ومنتفدون في الأحزاب والمليشيات المسلحة مقابل رشاوى أو مقابل تقاسم الراتب المتأتي دون أدنى جهد.

لكن الوزير قلل من خطورة الظاهرة واصفا إياها بالهامشية، رغم تأكيد المصادر أن أعداد الفضائين في العراق تقدر بالآلاف بما في ذلك المرسمون في وظائف أمنية وعسكرية. وعادت مجاميع من الشباب في مدينة الناصرية مركز محافظة ذي قار جنوبي العراق للظاهر مطالبة بتوفير وظائف في القطاع العام.

واحتشد الأربعاء عدد من هؤلاء أمام مبنى المحافظة وسط المدينة ومنعوا مكتب وزير الداخلية عثمان الغانمي ونائب قائد العمليات المشتركة في الجيش عبدالأمير الشمري اللذين حضرا لعقد مؤتمر أمني من دخول المبنى مطالبين الحكومة بالاستجابة لمطالبهم في التشغيل.

كما أغلق المظاهرون مديرية تربية ذي قار ومنعوا الموظفين من الالتحاق بأعمالهم، للضغط على السلطات لفتح باب التعيين في الوظائف الحكومية.

تظاهر الشباب المطالبين بالعمل في العراق بشكل متواصل وخصوصاً خريجي الجامعات، انعكاس طبيعي لإشكالية مزمنة يواجهها البلد وتتمثل في ضعف دورته التنموية واقتربها من التوقف وعدم قدرة اقتصاده المعتمد على موارد النفط على خلق الثروة وتوفير الوظائف خارج القطاع العام الذي يطالب المظاهرون بتوظيفهم فيه رغم ترهله وتختمه بالموظفين الفائضين عن الحاجة إلى درجة الاحتقان.

الناصرة (العراق) - تشهد العديد من المدن العراقية منذ سنوات مظاهرات احتجاجية ينظمها شبان غالبيتهم من خريجي الجامعات للمطالبة بالوظائف في بلد تضيق فيه سوق العمل يوماً بعد يوم ولم يعد قادراً على الاستجابة لطلبات التشغيل المتزايدة، خصوصاً من خريجي المؤسسات التعليمية الذين باتت أعدادهم الكبيرة تطرح أسئلة حول المستوى الحقيقي للتكوين ومعايير إسناد الشهادات العلمية.

ويتضافر في العراق ضعف الدورة الاقتصادية وبطء التنمية وقلة التعويل على الاستثمار في مقابل الاعتماد الكبير على موارد النفط مع فوضى العملية التعليمية وتكديس الخريجين دون مراعاة حجم سوق العمل والحاجة الحقيقية للبلاد، لتخلق جميعها أزمة بطالة خانقة لخريجي الجامعات الأميين جميعهم في الحصول على وظائف في القطاع العمومي المترهل والمتخم أصلاً بمئات الآلاف من الموظفين الفائضين عن الحاجة.

ولا ينفصل ضعف الاقتصاد عن الفساد المستشري في مفاصل الدولة وهدر مواردها التي تقدر سنوياً بعشرات المليارات من الدولارات تتأتى من بيع النفط الخام، ولا يظهر لها بعد ذلك أثر يذكر على تنشيط الدورة الاقتصادية وتطوير البنى التحتية وتحسين ظروف عيش المواطنين.

وكثيراً ما كان القطاع النفطي موضع تركيز الشبان المطالبين بالوظائف في جنوب العراق حيث توجد أهم حقول النفط ومشتقاته، فيما يقول الخبراء إن هذا القطاع الذي يواجه بدوره صعوبات تحول دون تطوره لا يحتمل المزيد من الأيدي العاملة، بقدر ما يحتاج لعملية إعادة هيكلة قد تشمل تقليص عدد العاملين فيه مقابل الرهان على الكفاءة العالية والتكنولوجيات الحديثة.

واختبر العراق خلال الأشهر الماضية بشكل عملي خطورة عدم تنوع مصادر الدخل والاعتماد بشكل شبه كلي على موارد النفط، وذلك عندما تهاوت أسعار الخام إلى مستويات شديدة التدنّي ما وضع الحكومة العراقية أمام صعوبات هائلة تجاوزت العجز عن تمويل موازنة الدولة، إلى إمكانية العجز عن دفع رواتب الموظفين وهو الأمر الذي، فيما لو حدث

السؤال عن مصير المفقودين يلحق الحشد الشعبي

مرحلة سيطرة تنظيم داعش على مناطقهم حيث أوقف الآلاف منهم وحكم عليهم بالسجن أو الإعدام بتهمة كيدية لا تستند إلى أدلة واضحة. ولا تقتصر مخلفات تلك الحقبة الدامية في مناطق السنة بالعراق على ملف المخفيين قسرياً والمتهمة كيدياً، ولكن تتعدى ذلك إلى سيطرة مليشيات وممارستها تضيقات على سكانها الذين يقول بعضهم إنهم مستهدفون بعملية تغيير ديمغرافي على أساس طائفية، خصوصاً وقد تم بالفعل تنفيذ مثل ذلك التغيير في منطقة جرف الصخر جنوبي العاصمة بغداد، والتي أخلت بشكل شبه كامل من سكانها السنة ومازالوا إلى اليوم ممنوعين من العودة إلى ديارهم التي استولت عليها الميليشيات وحولتها إلى مخازن للسلاح وورش لإعادة تركيب الصواريخ قطعها من إيران.

وبعد يومين من ذلك قام رئيس الوزراء حينها حيدر العبادي بتشكيل لجنة تحقيق في الانتهاكات والأعمال الانتقامية ضد السنة لكن "نتائج ذلك التحقيق لم تنتشر قط"، وفق منظمة العفو التي أوضحت أن "عائلات هؤلاء الرجال تنتظر منذ خمس سنوات لمعرفة ما إذا كانوا على قيد الحياة. وهي تستحق أن تنتهي الأمهات". وخلال الحرب ضد تنظيم داعش في العراق، نددت منظمات غير حكومية وعائلات بانتهاكات ارتكبتها كافة الأطراف. وكان النزاع سبباً للعديد من المجموعات لتقوم بهجمات انتقامية ذات دوافع طائفية بين الشيعة والسنة، أو إغنية بين الأكراد والعرب.

ويبقى الحشد الشعبي قيامه بخطف أو توقيف أشخاص تعسفاً، لكن قائده يعترفون بسجن أفراد يقولون إنهم منتمون لداعش، دون أن يقدموا دليلاً على ذلك.

ويقول السنة في العراق إنهم يتعرضون للتمييز والاضطهاد بعد